

## أخيراً.. مجلس أعلى للتعليم



وطالبت بتشكيل مجلس قومي - أو مفوضية - للتعليم ما قبل الجامعي، يضم في تشكيله ممثلين لعدة وزارات وجهات معنية، وتمنيت أن يبادر أعضاء من البرلمان بتبني هذا الاقتراح.

وقبل أيام أعلن ضياء رشوان، المنسق العام للحوار الوطني، أن الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، وتوجيه من الرئيس عبدالفتاح السيسي، أرسل إلى مجلس أمناء الحوار الوطني مشروع قانون أعده مجلس الوزراء لإنشاء المجلس الوطني الأعلى للتعليم والتدريب، لمناقشته في جلسات الحوار قبل إرساله لمجلس النواب.

لا أدعي أن الحكومة سارعت بالاستجابة بهذه السرعة لطلبي بتشكيل مجلس قومي للتعليم، لكنه قد يكون من قبيل توارد الخواطر لا أكثر ولا أقل، خاصة أن إعداد مشروع القانون - أي قانون - يستغرق وقتاً طويلاً أبعد بكثير من موعد نشر المقال.

بقراءة مشروع القانون بإنشاء المجلس الوطني الأعلى للتعليم والتدريب، تتأكد لنا جدية الدولة في التعامل مع ملف التعليم، فالمادة الأولى تنص على تبعية المجلس المقترح لرئيس الجمهورية مباشرة، فيما تنص المادة الثانية على أن يتولى رئاسته رئيس مجلس الوزراء.

ومن أهم ما يتضمنه مشروع القانون النص في المادة (7) بأن يعرض المجلس تقريراً بنتائج أعماله وتوصياته كل ثلاثة أشهر على رئيس الجمهورية.. بهذا النص نضمن ألا يصيب الترهل المجلس، كغيره من المجالس التي صارت - بمرور الزمن - مجرد تشكيلات على الورق بلا أي مخرجات على الإطلاق.

ولأن ملف التعليم وتطويره كمشروع قومي يتجاوز مهمة إسناده لوزارة التربية والتعليم وحدها، فإن عضوية المجلس المقترح تضم عدداً من الوزراء، وهم: وزير الدفاع والإنتاج الحربي، ووزير الصحة والسكان، ووزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، ووزير المالية، ووزير الداخلية، ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزير التضامن الاجتماعي، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي، ووزير التربية والتعليم والتعليم الفني، ووزير الهجرة وشئون المصريين

بالخارج، ووزير التجارة والصناعة، ووزير القوى العاملة، ووكيل الأزهر الشريف، ورئيس جامعة الأزهر، وأمين المجلس الأعلى للجامعات، ونائب وزير التربية والتعليم لشئون التعليم الفني، ورئيس مجلس إدارة الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ورئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم الفني والتقني والتدريب المهني، كما يضم المجلس 8 من الخبراء، يختارهم رئيس مجلس الوزراء، لمدة عامين قابلة للتجديد لمدة أخرى مماثلة.

اللافت أن المجلس يضم في تشكيله ممثلي الأزهر الشريف، الذي يضم ما يقرب من 3 ملايين طالب في التعليم ما قبل الجامعي، وهي إشارة لا تخطئها العين إلى أن الدولة تستهدف توحيد سياسات التعليم بكل أنواعه، وهنا أدعو «الحوار الوطني»، خلال مناقشاته المرتقبة لمشروع القانون، إلى أن يدخل تعديلاً يضمن أن تمتد مظلة المجلس إلى المدارس الدولية أيضاً لعدة اعتبارات، ليس أقلها الحفاظ على الهوية الوطنية لأبنائنا الملتحقين بها.

تبقى النقطة المهمة، وهي خارج موضوع التعليم، ولكن يجب الانتباه إليها، وهي قرار الرئيس بإحالة مشروع القانون للحوار الوطني لمناقشته أولاً قبل إحالته للبرلمان، هنا يؤكد الرئيس تقديره للحوار الوطني كآلية مهمة وفعالة، ويجدد ثقته في القائمين على الحوار والمشاركين فيه، وهي رسالة مهمة، سواء من حيث التوقيت أو المعنى.